

قوة الإنسانية
المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر
12-9 ديسمبر 2019، جنيف، سويسرا



المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر

جنيف، سويسرا
12-9 ديسمبر 2019

قوانين وسياسات الكوارث التي تراعي المخاطر المناخية وتكفل عدم إغفال أحد

مشروع عناصر قرار

مارس 2019

نبذة

الهدف من مشروع عناصر القرار المقترح اعتماده حول "قوانين وسياسات الكوارث التي تراعي المخاطر المناخية وتكفل عدم إغفال أحد" هو تقديم الخطوط العريضة الممكنة للقرار المقترح دون تحديد نص نهائي له.

ويأتي كل جزء متبوعاً بمسوغات نشرح مبررات إدراجه في القرار.

وستوزع هذه الوثيقة على أعضاء المؤتمر الدولي في جولة أولى من جمع الملاحظات والتعليقات، سعياً إلى تكوين فكرة أولية تشير إلى إمكانية أن يكون النهج المقترح لتناول الموضوع مقبولاً ومحظى بالموافقة.

لدى تقديم التعليقات والملاحظات على هذه الوثيقة، يرجى النظر في الرد على السؤالين التاليين:

- هل توافقون على العناصر المقترحة لفقرات ديباجة القرار المقترح ومنطوقه؟
- هل ثمة عناصر غير مذكورة ترون أنه يجب إدراجها في القرار؟

ولا ننظر في هذه المرحلة أن تصلنا تعليقات مُفصلة بشأن صياغة مشروع عناصر هذا القرار. وسوف تُتاح الفرصة لاحقاً للتعليق على صياغة محددة بمجرد أن يُتاح "المشروع الأولي" للقرار.

المقدمة

على الرغم من التقدم العالمي المحرز في مجال الحد من الوفيات الناجمة عن الكوارث، لا تزال الكوارث الناجمة عن الأخطار الطبيعية تمثل أحد التهديدات الرئيسية لأمن الإنسان في جميع أنحاء العالم. وكما ورد في تقرير الاتحاد الدولي لعام 2018 عن الكوارث في العالم، تشير التقديرات إلى تضرر ملياري شخص من الكوارث على مدى السنوات العشر الماضية، حيث تجاوزت الكوارث المتعلقة بالطقس نسبة 95% من مجمل الكوارث. ومع استمرار تأثير تغير المناخ متمثلاً في الظواهر الجوية الحادة (على النحو الموصوف في التقرير الخاص الصادر مؤخراً عن فريق الخبراء الدولي الحكومي المعني بتغير المناخ بشأن آثار الاحترار العالمي بمعدل 1.5 درجة مئوية)، سيظل لبناء القدرة على الصمود والتأهب أهمية حاسمة.

ويجب أن يشمل ذلك الشق القانوني للتأهب. إذ يتطلب حسن أداء المنظومة الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث أساساً قانونياً راسخاً لضمان وضوح المسؤوليات وتحديد أولويات الأنشطة وتخصيص الموارد والتنسيق. وذلك أمرٌ ذو أهمية بالغة، ليس في خضم حالة الطوارئ فحسب، بل أيضاً في المشاريع الأطول أجلاً التي ترمي إلى الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود والتكيف مع تغير المناخ والتأهب والانتعاش.

وقد أقر المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر، في دوراته الاعتيادية الأربع الماضية (2003 و 2007 و 2011 و 2015)، بضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام لدور القانون في مجال الإدارة الفعالة لمخاطر الكوارث، حيث كان يواصل تشجيعه للدول الأطراف في اتفاقيات جنيف على اتخاذ الإجراءات ذات الصلة، بينما كان يدعو الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي إلى دعم الدول في هذا المسعى. وقد شملت المواضيع السابقة، ضمن أمور أخرى، تسهيل وتنظيم عمليات المواجهة الدولية للكوارث والتشريعات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث ومواجهة الحواجز التنظيمية التي تحول دون توفير المأوى بعد وقوع الكوارث.

وقد قامت الجمعيات الوطنية (بمساعدة من الاتحاد الدولي) بمساعدة سلطاتها العامة في مجالات متعددة تتصل بقانون الكوارث من خلال أكثر من 75 مشروعاً للمساعدة الفنية منذ عام 2007. كما اعتمد قرابة 37 بلداً حتى الآن قوانين أو أنظمة جديدة اعتماداً على هذا الدعم. واعترافاً بهذا، فقد أكد المؤتمر الدولي في دورته الحادية والثلاثين والثانية والثلاثين على دوره "كمنتدى دولي رئيسي لمواصلة الحوار حول تعزيز قوانين الكوارث وأنشطة الانتعاش بالتضافر مع الإجراءات التي تتخذها الدول والمنظمات الدولية"¹.

وسوف يركز المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون على هذا التقليد مع التركيز على النهج التي تراعي المخاطر المناخية في مجال التأهب للكوارث ومواجهتها على المستوى المحلي، فضلاً عن الطرق التي يمكن بها للقوانين والسياسات المحلية المتعلقة بمواجهة الكوارث أن تضمن عدم إغفال أحد.

الف: دياجة القرار

- يمكن أن تتضمن فقرات دياجة القرار المتعلق "بقوانين وسياسات الكوارث التي تراعي المخاطر المناخية وتكفل عدم إغفال أحد" ما يلي:
- الإشارة إلى أهمية اتباع نهج ذي توجه مستقبلي في صياغة التشريعات المتعلقة بالكوارث لضمان التأهب لتهديدات الغد،
 - الإشارة إلى أهمية صياغة قوانين فعلية في مجال الكوارث لتلبية أهداف جدول أعمال العقد 2030 ذات الصلة وأهداف التنمية المستدامة وإطار سندي وجمود التكيف المرتبطة باتفاق باريس،
 - الترحيب بالتقدم المحرز بشأن مواضيع قرارات المؤتمر الدولي السابقة بشأن قانون الكوارث، لا سيما الدول التي استخدمت "إرشادات تسهيل وتنظيم المساعدات الدولية للإغاثة والانتعاش الأولي على الصعيد المحلي في حالات الكوارث" (المعروفة أيضاً باسم "إرشادات القانون الدولي لمواجهة الكوارث") (2007) و"القائمة المرجعية للقانون والحد من مخاطر الكوارث" (2015) من أجل تعزيز قوانينها،
 - الترحيب بالشراكات الجديدة للحركة في هذا المجال، لا سيما مع المنظمات الإقليمية ومع منظمة الصحة العالمية بشأن أفرقة الطوارئ الطبية، ومع منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بقضايا التجارة في حالات الكوارث، ودعم الأقران في مجال بقانون الكوارث،
 - الإشارة إلى نتائج البحث الذي أجراه الاتحاد الدولي حول دور القانون في التقليل إلى أدنى حد من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي ودعم حماية الأطفال في حالات الكوارث.

المسوغات:

لقد سلط الضوء على أهمية التشريعات القوية للحد من مخاطر الكوارث بوصفها أحد الجوانب ضمن "أول أولويات" إطار عمل هيوغو فيما يتعلق "بضمان جعل الحد من مخاطر الكوارث أولوية وطنية ومحلية". وقد تم تعزيز ذلك في إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث الذي اعتمد في عام 2015، وذلك في "الأولوية الثانية" بشأن إدارة المخاطر. وعلاوة على ذلك، فإن اتفاق باريس يهدف إلى تعزيز المواجهة العالمية لتغير المناخ من خلال زيادة قدرة الجميع على التكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ وتعزيز القدرة على الصمود لتغير المناخ، وطلب من جميع الأطراف أن تشارك في وضع وتنفيذ خطط التكيف مع تغير المناخ من خلال خطط التكيف الوطنية (ضمن أمور أخرى). وبالإضافة إلى ذلك، يقر جدول أعمال الأمم المتحدة للعقد 2030 بالدور الأساسي للتشريعات في ضمان المساءلة عن التنفيذ الفعال للالتزامات المعتمدة. ومن بين الإشارات العديدة ضمن أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر إلى الكوارث المرتبطة بالمناخ، يشدد الهدف 5-1 على ضرورة "تعزيز قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها وتأثرها بالظواهر المناخية الحادة والكوارث وغيرها من الصدمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية".

¹ [القرار 7](#)، تعزيز الأطر المعيارية ومواجهة الحواجز التنظيمية بشأن التخفيف من الكوارث ومواجهتها والانتعاش منها، الصادر عن المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر، جنيف، 2011، [القرار 6](#)، تعزيز الأطر القانونية لمواجهة الكوارث والحد من المخاطر وتقديم الإسعافات الأولية، الصادر عن المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر، جنيف، 2015.

وقد اعتمد المؤتمر الدولي الثاني والثلاثون الذي عُقد في شهر ديسمبر عام 2015 أحدث قرار بشأن قانون الكوارث، وهو **القرار 6** بشأن تعزيز الأطر القانونية لمواجهة الكوارث والحد من المخاطر وتقديم الإسعافات الأولية. وفيما يتعلق بالقانون الدولي لمواجهة الكوارث (IDRL)، فقد دعا القرار إلى تجديد الالتزام بإدراج إرشادات القانون الدولي لمواجهة الكوارث في القواعد والإجراءات المحلية والتعجيل بإحراز تقدم بشأن إعداد أساس من القواعد المنظمة لعمليات الاستجابة الدولية. وفيما يتعلق بالحد من مخاطر الكوارث، اعترف القرار بأن "القائمة المرجعية حول القانون والحد من مخاطر الكوارث"، الموصوفة أدناه، تُعد أداة تقييم مفيدة للدول، ودعا الدول إلى استخدامها بدعم من الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء آخرون. وأخيراً، دعا القرار الدول أيضاً إلى تقييم ما إذا كانت قوانينها داعمة للتدريب على الإسعافات الأولية ولتوفير خدمات الإسعافات الأولية.

باء: الجزء الأول من منطوق القرار

يمكن للفقرات الأولى من منطوق هذا القرار أن تشجع الدول على تحسين تشريعاتها وسياساتها المحلية لضمان فعالية إدارة مخاطر الكوارث التي تراعي المخاطر المناخية من خلال ما يلي:

- الاعتراف بأن "القائمة المرجعية الجديدة حول القانون والتأهب للكوارث ومواجهتها" تُعد أداة مفيدة وغير ملزمة لتشجيع الدول المعنية، بدعم من جمعياتها الوطنية حسب الاقتضاء، على استخدامها لتحديد السبل الممكنة لتعزيز قوانينها ذات الصلة،
- إبراز أهمية دمج أنشطة التكيف مع تغير المناخ مع أنشطة إدارة مخاطر الكوارث،
- دمج الابتكارات، مثل التمويل القائم على التوقعات، مع زيادة استخدام برامج التحويلات النقدية وقسائم الشراء في أنظمة إدارة مخاطر الكوارث، وتسخير التكنولوجيا لدعم هذه الأنشطة،
- تعزيز المشاركة المجتمعية القوية في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة مخاطر الكوارث،
- التأكيد مجدداً على أهمية وجود قاعدة قوية من القوانين والسياسات المتعلقة بتسهيل وتنظيم المساعدات الدولية للإغاثة وبالحد من المخاطر على الصعيد المحلي.

المسوغات:

يقدم الاتحاد الدولي الدعم الفني للحكومات بشأن وضع القوانين والسياسات المتعلقة بأجهزة الإدارة الفعالة لمخاطر الكوارث منذ أكثر من عشر سنوات. وقد تمحور تركيزه أولاً حول التأهب لتقديم مساعدات الإغاثة الدولية (القانون الدولي لمواجهة الكوارث)، وتحوّل شيئاً فشيئاً إلى التركيز على الحد من مخاطر الكوارث. وقد نبغ الأساس الذي ارتكز عليه الاتحاد الدولي في تقديم المشورة الفنية من الأدوات الأساسية التاليتين اللتين استندتا إلى البحوث والمشاورات القائمة على الأدلة على الأصدّة النظرية والإقليمية والعالمية، إلى جانب التحليل المقارن:

- إرشادات تسهيل وتنظيم الإغاثة الدولية ومساعدات التعافي الأولية على الصعيد المحلي في حالات الكوارث (المعروفة باسم "إرشادات القانون الدولي لمواجهة الكوارث")².
- القائمة المرجعية حول القانون والحد من مخاطر الكوارث، والدليل المصاحب لها.³

² الاتحاد الدولي: مقدمة إلى إرشادات تسهيل وتنظيم المساعدات الدولية للإغاثة والانتعاش الأولي على الصعيد المحلي في حالات الكوارث، (إرشادات القانون الدولي لمواجهة الكوارث)، (الاتحاد الدولي، جنيف، عام 2007، تنقيح عام 2011).

³ الاتحاد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القائمة المرجعية حول القانون والحد من مخاطر الكوارث، الاتحاد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (جنيف، ونيويورك، 2014)؛ والاتحاد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دليل قانون الكوارث والحد من مخاطر الكوارث، الاتحاد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (جنيف، ونيويورك، 2014).

وكان الاتحاد الدولي قد أجرى خلال عامي 2017 و2018 استعراضاً لإجمال ما سبق نشره بشأن المسائل القانونية المتعلقة بالتأهب للكوارث ومواجهتها على الصعيد المحلي إلى جانب تحليل مقارن عالمي لدراسات حالة قطرية لتحديد الشواغل الرئيسية. واستناداً إلى نتائج هذه الدراسة وإلى المزيد من المشاورات التي أجريت، فإن الاتحاد الدولي الآن يصدد إعداد قائمة مرجعية للتأهب للكوارث ومواجهتها على الصعيد المحلي. وسوف توفر هذه القائمة الجديدة إرشادات واقعية، من أجل واضعي القوانين والسياسات فضلاً عن الجمعيات الوطنية وغيرها من الجهات المعنية المهمة، بشأن القضايا الرئيسية التي يجب أخذها في الاعتبار في قوانين الكوارث فيما يتعلق بالتأهب للكوارث ومواجهتها (مثل الترتيبات المؤسسية وتمويل المخاطر والحراك البشري المرتبط بالكوارث، وحماية الناس في حالات الكوارث (التي يتناولها الجزء جيم أدناه)، والحوافز التنظيمية التي تحول دون توفير المأوى والمرافق القانونية متضمنة التمويل القائم على التوقعات وبرامج التحويلات النقدية ودور الجمعيات الوطنية المساعد لسطاتها وخطط الطوارئ). وستجري مناقشة نسخة تجريبية من القائمة المرجعية في إطار سلسلة مشاورات من المزمع إجراؤها خلال عام 2019. ومن المتوقع عرض القائمة المرجعية النهائية على المؤتمر الدولي لإقرارها⁴ وسيؤكد المؤتمر الدولي مجدداً أهمية الأدوات المذكورة أعلاه من أجل الإدارة الفعالة لمخاطر الكوارث.

وفيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالإجراءات والاحتياجات التمويلية القائمة على التوقعات، مثل استخدام التحويلات النقدية، يقترح أن يُطلب إلى الحكومات أن تساعد المجتمعات المحلية المعرضة للخطر على اتخاذ إجراءات مبكرة قبل وقوع الكارثة استناداً إلى توقعات تتجاوز مستويات محددة (عتبات) لأحداث تتعلق بالظواهر الجوية والمناخية، وإلى تحليل للمخاطر، مع إضفاء الطابع المؤسسي على الإجراءات والاحتياجات التمويلية القائمة على التوقعات على جميع المستويات، بما في ذلك في القوانين والسياسات. وعلاوة على ذلك، من المقترح أن يطلب إلى الحكومات أن تركز على المجتمعات المحلية في عملياتها لتطوير وتعزيز العمل المبكر استناداً إلى التوقعات، ونظم التأهب لمواجهة الكوارث من أجل ضمان وصول معلومات الإنذار المبكر "التي يمكن التصرف بناءً عليها" إلى المجتمعات المحلية بما يكفل وجود إجراءات شاملة من أجل الناس وتوافر الموارد اللازمة لاتخاذ إجراءات تحسباً لوقوع كوارث محتملة.

جيم: الجزء الثاني من منطوق القرار

يمكن في الجزء الثاني من هذا القرار الاعتراف بالدور الأساسي للأطر القانونية والسياسية المتعلقة باحتواء الفئات المهمشة في أنشطة التأهب للكوارث ومواجهتها وفي ضمان عدم إغفال أحد، لا سيما من خلال ما يلي:

- (أ) دمج مراعاة النوع الاجتماعي مع أنشطة الحماية من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي
- (ب) ضمان التركيز المناسب في وثائق القوانين والسياسات المناخية على أشد الفئات ضعفاً وأكثرها عرضة للخطر، بما في ذلك خطط التكيف الوطنية،
- (ج) ضمان اتخاذ الخطوات المناسبة بحيث لا يجري إغفال أحد في إطار جهود التأهب للكوارث والتكيف مع تغير المناخ، ويشمل ذلك النساء والأطفال (بمن فيهم الأطفال غير المصحوبين بمرافقين أو بذويهم) والمسنين والمعوقين والمهاجرين والأقليات العرقية والإثنية وجماعات السكان الأصليين والأقليات الجنسية والجنسانية.

المسوغات

⁴ من شأن ذلك أن ينبع منطقياً من القرار 6 الصادر عن المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين، الذي يشجع الجمعيات الوطنية على مواصلة تقديم المشورة والدعم لحكوماتها في مجال وضع وتنفيذ أطر قوانين وسياسات فعالة تتصل بإدارة الكوارث والطوارئ. وعلاوة على ذلك، فقد اقترح عدد من أصحاب المصلحة، خلال المشاورات المتعلقة بهذا الشأن، قائمة مرجعية حول القانون والحد من مخاطر الكوارث، ينبغي الاحتذاء بها لوضع قوائم مرجعية مائة فيما يتعلق بالجوانب الأخرى لإدارة مخاطر الكوارث، وطلبوا من الاتحاد الدولي تقديم المشورة فيما يتعلق بالتأهب للكوارث ومواجهتها على الصعيد المحلي.

تميل الأطر القانونية لإدارة مخاطر الكوارث، في بلدان عديدة، إلى التركيز على إنشاء نظم وأدوار ومسؤوليات مؤسسية دون أن يكون هناك تعريف محدد فعلاً للسكان المتضررين ذاتهم⁵. ومع ذلك، فإن ضمان حصول أشد السكان ضعفاً أو السكان المعرضين للخطر أو المتضررين من الكوارث على المساعدة والأمن والحماية أمرٌ بالغ الأهمية من أجل إدارة مخاطر الكوارث إدارة فعّالة.

وفي عام 2018، أصدر الاتحاد الدولي تكليفاً بإجراء استعراض لإجمالي ما نُشر بشأن موضوع حق الفئات المستضعفة في الحصول على المساعدة والأمن والحماية (سيجري نشره لاحقاً). وتُظهر نتائج هذا الاستعراض أن هناك مسائل قانونية هامة في قطاعي الشؤون الإنسانية وإدارة مخاطر الكوارث، وأن هناك حاجة إلى ضمان معالجة هذه المجالات وتحديد أولوياتها على نحوٍ وافٍ عند النظر في وضع أطر قانونية محلية من أجل التأهب للكوارث ومواجهتها. وعلاوة على ذلك، وكما هو موثق في تقرير الاتحاد الدولي لعام 2018 عن الكوارث في العالم، فإن الاستجابة الإنسانية العالمية بشكلها الحالي، تغفل ملايين الأشخاص، إما للضيق البالغ لنطاق أنشطة الإغاثة وإما لعدم دراسة احتياجاتهم المحددة وإما للصعوبة البالغة في الوصول إليهم وإما لخروجهم عن نطاق عمليات الإغاثة.

ومن التحديات الهامة في مجال الحماية الجنسية، الحماية من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي على النحو الذي أبرزه البحث الجديد الذي نشره الاتحاد الدولي عام 2017 في إطار متابعة تنفيذ القرار 3 للمؤتمر الدولي الثاني والثلاثي الذي تناول دور القانون والسياسة في معالجة قضية المساواة بين الجنسين والتصدي للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الكوارث. وقد اثبت هذا البحث عن توصيات دراسة سابقة بعنوان "موضوع مجهول: العنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الكوارث"⁶.

وقد استعرض تقرير الاتحاد الدولي لعام 2018 عن الكوارث في العالم عدداً من الأوضاع وفئات من الناس الذين يغلب إغفالهم في خضم أنشطة العمل الإنساني، بمن فيهم الأشخاص المعوقين والمسنون. وفي عامي 2018 و2019، كلف الاتحاد الدولي بإجراء بحث إضافي وتحليل مقارن للقوانين المتعلقة بحماية الأشخاص في الكوارث، بما في ذلك حماية الأطفال، وسوف نجمع عدداً من الأمثلة على الممارسات السليمة وتقدم توصيات لضمان تهيئة بيئة قانونية إيجابية. وسوف يستعرض هذا البحث الإرشادات الحالية⁷ ويقترح توصيات تستند إلى أفضل الممارسات المعترف بها دولياً.

دال: الجزء الثالث من منطوق القرار

يمكن تكريس الجزء الثالث من فقرات منطوق القرار للاعتراف بالمشورة والدعم المقدمين من الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، بمساعدة الاتحاد الدولي، في مجال قانون الكوارث، وتشجيع الجمعيات الوطنية على مواصلة إجراء البحوث وعرض التوصيات. وعلى وجه الخصوص، كما في السنوات السابقة، يمكن للقرار أن:

- يؤكد مجدداً على التعاون بين الدول والجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر كجهات مساعدة لحكوماتها في المجال الإنساني، من أجل وضع ونشر وتنفيذ أطر قانونية وسياسية فعّالة ذات صلة بإدارة مخاطر الكوارث التي تراعي المخاطر المناخية، وتشجيع الجمعيات الوطنية على مواصلة تقديم المشورة والدعم لحكوماتها في هذا المجال،
- تكليف الاتحاد الدولي بمواصلة إجراء بحث عالي الجودة وتقديم أحدث التوصيات في مجال قانون الكوارث،
- يؤكد مجدداً على دور المؤتمر الدولي كمنتدى دولي رئيسي لمواصلة الحوار حول تعزيز قوانين الكوارث وأنشطة الانتعاش بالتضافر مع الإجراءات التي تتخذها الدول والمنظمات الدولية.

المسوغات

⁵ الاتحاد الدولي، *التضامن التشريعية في إدارة الكوارث ومكافحة الأوبئة (2012)*، 36.

⁶ الاتحاد الدولي، *موضوع مجهول: العنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الكوارث: دراسة علمية (الاتحاد الدولي، جنيف، 2015)*.

⁷ مثل ورقة الموقف التي أعدها الاتحاد الدولي بشأن "الحماية والمساعدة للأطفال المضطربون إلى الرحيل" (الاتحاد الدولي، جنيف، 2017)

إن الجمعيات الوطنية، كهيئات مساعدة لحكوماتها، مهيأة جيداً للعمل مع السلطات على ضمان مراعاة القوانين والسياسات للاحتياجات المحلية وتهيئة ظروف تمكينية لبناء القدرة على الصمود. وقد أثبتت جدواها كشريك مفضل لحكوماتها متى تعلق الأمر بإعداد قانون وسياسة لإدارة المخاطر المتعلقة بالكوارث وبالمناخ، بما في ذلك مجالي النشر والتنفيذ.

وقد اضطلع الاتحاد الدولي في عامي 2018 و2019 بمشروع بحثي من أجل إدراج القوانين والسياسات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ في نهج واحد متماسك فعلاً. وسيكون الهدف من هذا البحث هو التحسين الأمثل لأنشطة المشرعين وواضعي السياسات الوطنيين والمحليين فيما يتعلق بهذه القضايا والأطر المترابطة على الرغم من اختلافها. وسيكون الهدف الشامل لهذا البحث هو تعزيز الانساق بين القوانين والسياسات والإجراءات من خلال توفير النتائج القائمة على الأدلة وتطوير أدوات فعّالة لتحفيز المشاركة في تنفيذها. وسوف تمثل النتيجة الحاسمة في إعداد استفسارات مواضيعية للممارسين بناءً على دراسة استقصائية عالمية تُجرى على مستوى البلدان. وسيجري إدراج التوصيات الجديدة في برنامج الاتحاد الدولي لقانون الكوارث وتقديمها إلى الحكومات المهتمة لكي تجري تقييماً ذاتياً لنظمها القانونية الوطنية. وسوف يسلط البحث الضوء على الممارسات السلمية إلى جانب أوجه القصور، ويقدم المواد البحثية الأصلية من أجل وضع ونشر استراتيجيات إيجابية لاعتماد وتنفيذ قوانين وسياسات وممارسات متكاملة جديدة.

